

أوراق في السياسة النقدية



أ.د. محمود محمد داغر: *إنه سعر الصرف يا سادة

في الوقت الذي ينصرف فيه سعر الصرف الى بيان عدد الوحدات من عملة مقابل وحدة من عملة أخرى، فإنَّ تغييراته، وهذا هو المهم، تعبر عن المعادل النقدي لاستقطاع جزء من القوة الشرائية (عند التخفيض)، وتعزيز القوة الشرائية للوحدة النقدية (عند الارتفاع)، والمشكلة المرتبطة بالاستقطاع او التعزيز هي انها تدخل على القوة الشرائية دون مراعاة للشريحة الداخلية، أي أنَّها ضريبة اضافية عند (الانخفاض) وايراداً اضافياً عند (الارتفاع) دون ارتباط بمستوى الدخل. لذلك يُعدّ اختيار نظام الصرف Exchange Regime محورياً في متابعة نتائج تقلب سعر الصرف (قيمة العملة) فضلاً عن تحديد قناة انتقال تأثيرها إلى مفاصل الاقتصاد الكلي الحقيقي.

أوراق في السياسة النقدية

إنَّ التأثير الكبير لتقلب أو تغير قيمة العملة انعكس في خيار نظام الصرف ما بين نظام مرن (معوم floating) بأطيافه المتعددة، ونظام الصرف الثابت (الربط Peg) بأطيافه المتعددة. ويندر أن تعلن السلطات النقدية بشكل واضح عن طبيعة نظام الصرف فيها (de jure) لكن التعاملات الفعلية (de facto) هي التي يحدد المختصون على أساسها نظام الصرف وطيفه المحدد.

ويُعدّ التقرير السنوي الذي يصدره صندوق النقد الدولي (ترتيبات الصرف وقيود الصرف (Annual Report on Exchange Arrangements & Exchange Restrictions) الوثيقة الأهم في التعرف على طبيعة نظام الصرف لأية دولة، فضلاً عن تحديد المثبت الاسمي Nominal Anchor للسياسة النقدية. ويعتمد التقرير في التحديد على متابعة تقلب العملة في السوق، وطبيعة القيود التي تفرضها السلطة النقدية، وعند ذلك يحدد نظام الصرف. فمثلاً يوضع نظام الصرف العراقي ضمن مجموعة الدول التي تتبع نظام الصرف ذات الربط التقليدي Conventional Peg من نمط الربط الناعم Soft Peg كطيف مُشخّص لسلك الدينار العراقي، كما يجري التعامل مع صرف الدينار العراقي عدّه مثبتاً اسمياً للسياسة النقدية. ومن خلال متابعة مسح معظم الدول الريعية ذات الاقتصاد المنفتح، نجد أنّها منضوية تحت نظام الربط بعملة دولية (الدولار غالباً أو احياناً بسلة عملات يمثل الدولار المكون الرئيس فيها).

إنَّ خيار الربط نابع من بُنية الاقتصاد وعدم تنوعه، خشية من أثر التقلبات في مفاصل الاقتصاد عند اختيار البديل المرن، ويُعدّ تجنب تآكل قيمة العملة وانعكاسها في القوة الشرائية للدخل الفردي أكبر مبررات خيار نظام الصرف المربوط (الثابت) وبأي طيف كان. يُساعد هذا المدخل في تحليل ما يجري في المنطقة من تداعيات حادة وسريعة ودور سعر الصرف في ذلك ومن ثم تقييم السياسة النقدية في العراق ازاء خيارها لنظام الصرف الثابت.

أولاً: الحدث اللبناني

أوراق في السياسة النقدية

لم يشهد نظامًا نقديًا استقرارًا كما شهدته النظام اللبناني ومنذ بداية التسعينات، ولم تفلح الضغوطات السياسية ولا التباينات الداخلية في تغيير نظام الربط المُحکم لليرة اللبنانية، وكان ذلك معلّمًا من معالم السياسة النقدية المستقرة لمصرف لبنان المركزي والجهاز المصرفي المتطور مقارنةً بدول المنطقة.

إلا أنّ ذلك الاستقرار في إدارة السياسة النقدية وثبات قيمة الليرة ($1\$ = 1500$ ليرة) رافقه تخلي مصرف لبنان عن جزء من استقلاليته من خلال قبول التأثير المتبادل ما بين قائمة المركز المالي لمصرف لبنان والموازنة العامة للسلطة التنفيذية من خلال قبول شراء أدوات دين الخزنة العامة وتنقيدها، مقابل الفائدة المدفوعة، وبذلك تنامي حجم الموجودات الائتمانية في قائمة المركز المالي لمصرف لبنان والذي كان بدوره يُسندّها securitized ويعرضها على المصارف اللبنانية، والتي أضحت أوراق الدين الحكومي جزءاً من قائمة موجوداتها أيضًا وتدر عليها عائدًا يحفزها على الاستمرار بقبول هذه الأوراق. وشكلت الفوائد المرتفعة معلّمًا محفزًا للإيداع والاقراض في النظام المصرفي جالبًا معه ايداعات دولارية واسعة بضغط تحفيز الفائدة المرتفعة مقارنة بمصارف المنطقة.

ورافق ذلك عمليات تبادل (Swap) الأوراق المالية بين المركزي اللبناني والمصارف والكل يُحَفِّز بعائد الفائدة المُغري، متناسين بأنّ دافع الضرائب Taxpayer هو الممول لعجز الموازنة العامة اللبنانية المستمر (والأوراق المالية التي تصدرها الخزنة لتغطية العجز والدين المتراكم) بفعل المغامرات السياسية للأطراف الرئيسية الممسكة بإدارة الحكم، لذلك اتسق تنامي العوائد المصرفية بتزايد معدلات الضرائب على المواطن اللبناني.

من الناحية المالية المصرفية لا بد من أن نصل إلى الحد الذي يصعب فيه استمرارية العلاقة التبادلية بين مصرف لبنان والحكومة اللبنانية، وهذا الحد يعني توقف Stuck قدرة أوراق الدين على منح عائد أو تحمل تكلفة، أي أنّ الموجودات الائتمانية وصلت عند مستويات عالية لدى الجهاز المصرفي اللبناني وعلى رأسه المركزي اللبناني إلا إذا زيدت الفوائد، يقابل ذلك ارتفاع مستوى الدين Debt المتراكم بفعل العجزات Deficits المستمرة

أوراق في السياسة النقدية

في الموازنة السنوية، إلا إذا زادت الحصيلة الضريبية لتحمل تكلفة اصدار أوراق دين اضافية لتمويل العجز.

إنَّ ارتباط أداء مصرف لبنان بأداء الحكومة انعكس بحدة عند رفض دافعي الضرائب من مواطني لبنان مشروع زيادة الضرائب المطروح من الحكومة اللبنانية، فانفجرت الفقاعة Bubble Burst وانفجرت معها علاقة مصرف لبنان بالحكومة اللبنانية، والذي كان يغطي تأثير التضخم المكبوت على الليرة اللبنانية، وهنا تدنى سعر صرف الليرة إلى مستوى (\$1=1800 ليرة) وبدأ الذعر المالي Financial Panic يسري للجهاز المصرفي، وتضمن الذعر جانبيين:

- موجة كثيفة لسحب الودائع الدولارية.
- شلل نسبي في السلع والخدمات المستوردة بالدولار والمباعة بالليرة.

إذ نحن أمام مشهد تراجع فيه الليرة اللبنانية بنسبة 20% في السوق الموازي، بينما يصر مصرف لبنان على أنَّ سعر الليرة (\$1=1512 ليرة) مع رفض المصارف بتحويل ودائع الافراد والشركات إلى الخارج، واتجاه الجميع إلى الهروب من الليرة نحو الدولار، أصبح تقلب سعر الصرف حاكمًا لما يحدث، وأي تصحيح حكومي أو اجراء مصرفي لا يوقف انخفاض سعر الليرة غير مقبول.

إنَّ المواطن اللبناني سواء العامل بالقطاع الخاص أو العام ازاء مشهد معقد، فدخله الحقيقي قد انخفض طالما أنَّ معظم السلع والخدمات مستوردة بالدولار، وانكشف المكبوت من التضخم (بفعل التوازن الذي كان يحققه مصرف لبنان) وتأثيره في انخفاض العملة الوطنية وهذا ما يخشاه المتخصصون، إذ إنَّ أسوأ ما يحدث لعملة اقتصاد صغير ومنفتح هو وجود سعرين للصرف أحدهما معن 1512 ليرة لكل دولار والآخر فعلي 1800 ليرة مقابل الدولار الواحد، بالتالي عدم تحمل الافراد لهذا الافقار Impoverishment الناجم عن الضريبة الضمنية التي يفعلها انخفاض قيمة العملة.

أوراق في السياسة النقدية

إنّ الحل المحتمل بعد أن نشبت الأزمة يقع بشكل رئيس على قدرة السلطة التنفيذية في تهدئة الشارع وطمأنة المواطن، وخروج الحكومة المرتقبة بحلول لعجز الموازنة، أما مصرف لبنان فعليه فك ارتباط قائمة مركزه المالي بعجز الموازنة المستمر، فضلاً عن ضبط المنافذ لدخول وخروج السلع والخدمات.

ثانياً: الحدث الإيراني

وهو الحدث المهم الثاني الذي ما تزال تداعياته قائمة حالياً. تتبع إيران نظام الصرف المربوط بعدد من العملات Composite حسب تصنيف الـ IMF (2018)، إلا أنّ طيفه يبتعد به كثيراً عن الصرف الثابت التقليدي للعراق، إذ يطلق عليه Crawl-like Arrangements، ويقصد به التغيير المستمر بسعر الصرف الثابت نحو آخر ثابت استجابةً لاختلاف درجات التضخم وضغوطات حساب رأس المال، لذلك تغير الدول التي تتبع هذا النمط تصنيفها سريعاً. علماً أنّ إيران من الناحية العملية تربط عملتها بالدولار حسب الطيف أعلاه، كما تمارس السلطة النقدية (بنك إيران المركزي) قيوداً Restrictions على الصرف فضلاً عن تعدد الممارسات مع العملة Multiple Currency Practices MCP.

وقد يبدو أنّ مثل هذا النمط أقرب للمرن المدار Managed Floating كما يحاول البعض خطأً إطلاق ذلك عليه، لأنّ التغيرات الموجهة تتحقق من سعر صرف ثابت إلى آخر ثابت، وهكذا بعيداً عن نمط مرونة الصرف.

كما أنّ هذا النظام الذي تتبناه السلطة النقدية عملياً قد يمنحها مرونة الاستجابة للبيئة الاقتصادية المتغيرة، إلا أنّ ذلك يرافقه مخاطر Risks عالية إذا ما رافقه تدني في استقلالية البنك المركزي واستحواد السلطة المالية (الخزانة) على البنك وقيادة القرار الاقتصادي، إذ يرتبط هذا الأخير بنمط أيديولوجي وأهداف جامدة، وهو ما يحدث في إيران.

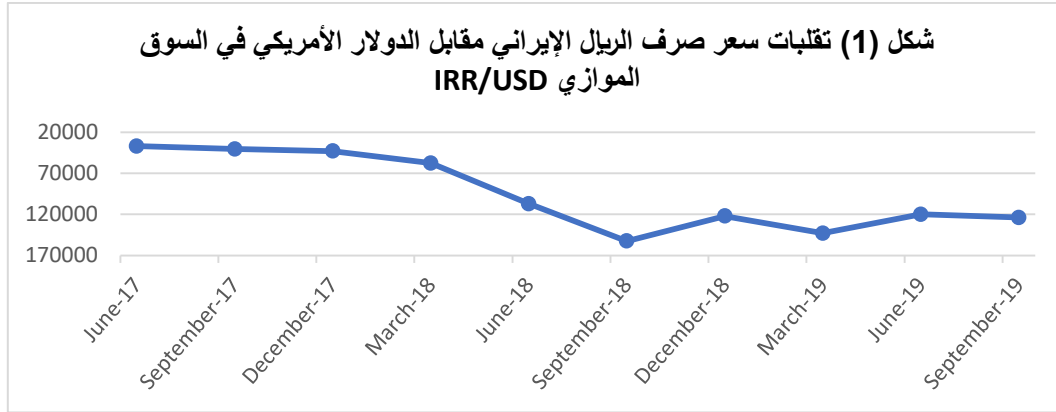
ففي الوقت الذي يمنح نظام الصرف قدرة عالية على حفز التصدير فإنّه ينعكس سلبيًا على حياة الشرائح الاجتماعية المختلفة.

أوراق في السياسة النقدية

فرغبة السلطة بتحفيز الصادرات وتقليل الاستيرادات استجابة للحصار المفروض، أو رغبةً في تحفيز قطاعات النمو الجالبة للقطع الأجنبي، إذ دأبت السلطة النقدية على تخفيض مستمر في قيمة العملة حتى تحولت في الآونة الأخيرة بعد الحصار الأخير إلى عملة معومة حرة تقريباً بما تحمله من مخاطر على الاقتصاد الإيراني، والأهم هو ما نخشاه من التأثير في القوة الشرائية لمعظم الشرائح الدخلية طالما أنّ الاتجاه هو الخفض (Depreciate)، لذا فإنّ التأثير هو المعادل النقدي لفرض الضريبة على الدخل جميعاً دون استثناء وبالقوة نفسها، على خلاف الضريبة التي تراعي الشريحة الدخلية. وبالنتيجة فإن خفض العملة لا يراعي الشريحة الدخلية على الرغم من أنّه ضريبة ضمنية Implicit Tax، فالحصار الأخير قيّد الإيرادات العامة من صادرات النفط (وبعض السلع القليلة الأخرى) وولد عجزاً واضحاً مع متطلبات الانفاق الحكومي الكبيرة الداخلية والخارجية وأصبح البحث عن مخرج للأزمة المالية العامة محصوراً ما بين خيارين:

- التخلي عن برامج الانفاق الحكومي في التسليح وتطوير القدرات أملاً في ردم العجز.
- اللجوء المتكرر وكما قبل الحصار أيضاً إلى العملة وتخفيضها بكل ما تحمله من مرونة القرار ولكن مع قيد شديد ومؤذي للقوة الشرائية لكاسبي الدخل بالعملة المحلية (الريال الإيراني (التومان)).

لقد انهارت العملة الإيرانية إلى مستويات قياسية في الفترة الأخيرة كما يوضحها الشكل (1)



أوراق في السياسة النقدية

Source: www.BONBAST.com

(*) علمًا أنّ (1 تومان يساوي 10,000 ريال)

نسبة الانخفاض حسب الشكل تقدر بـ 312% من حزيران 2017 (1 دولار يساوي 37,000 ريال) لغاية أيلول 2018 (1 دولار يساوي 152,500 ريال)، وعلى الرغم من التحسن النسبي إلا أنّه ما زال ضمن حدود (120,000 ريال للدولار) في السوق الموازي، في الوقت الذي يعلن فيه المركزي الإيراني عن سعر (42,000 ريال لكل دولار).

إنّ مثل هذا التخفيض وإن رجح صادرات إيران إزاء دول الجوار (العراق في مقدمتها) إلا أنّ تأثيره السلبي على حياة الناس من خلال اشعال فتيل التضخم وتآكل الدخل الحقيقي هو الأرجح، وهو المولد لما حدث من احتجاجات في 2009، 2017، ولكنه أكبر لما يحدث حاليًا من احتجاج.

ومن الغريب الربط بين الحدث الجاري في إيران وقرار رفع سعر المحروقات (البنزين) بعد حجم معين مستهدف من الوقود المدعوم، لا بل ذهب البعض إلى القول بأنّ الرفع الأخير جعل البنزين مثلاً، بقيمة 25 سنت / لتر وهي قيمة ما زالت منخفضة، متناسين أنّ السعر يرجح بالدخل وليس بأسعار الدول الأخرى، ونظرًا لأنّ سعر الصرف المنخفض بشدة قد أنهك الدخل الحقيقي المكتسب فإنّ رفع سعر الوقود يؤثر في دخل المواطن بحدة.

إنّ ربط السلطة النقدية باتجاهات أهداف الخزانة وتدنية Minimize استقلالية البنك المركزي جعلت من هدف الحصول على القطع الأجنبي هدفًا رئيسًا، دون مراعاة لمستوى الفقر. ولا بد من التنكير أنّ هدف الحصول على القطع الأجنبي لم يفارق صانع السياسة حتى قبل الحصار والتخفيض الأخير والكبير في العملة، فقد قامت المصارف الإيرانية ومنها مصارف حكومية موجهة بمنح فوائد عالية على الإيرادات الدولارية وصلت إلى أكثر من (20%) ثابتة لسنتين) مما حفز المدخرون داخل إيران وخارجها على إيداع أموالهم متناسين بأنّ تحقق الوساطة المصرفية يستدعي تقاربًا بين الفائدتين الدائنة والمدينة أي فائدة الإيداع (العالية) مع فائدة

أوراق في السياسة النقدية

الإقراض وهو أمر يصعب تحقيقه لأنّ الأخيرة تتوقف على ربحية الاستثمار في الاقتصاد الإيراني وهو غير ممكن. لذلك مُني المودعين بالدولار خسائر واضحة وقلل الثقة بالجهاز المصرفي.

ثالثاً: الحدث العراقي

نخلص من التحليل المبسط للحدثين القائمين اللبناني والإيراني وقبلهما الحدث المصري (قبل شهرين) المتمثل بالاحتجاجات الشعبية ما يأتي:

1- إنّ التخفيض المفرط للعملة أملاً في تصحيح العجزات المالية المستمرة، يلقي بضلاله السلبية على القوة الشرائية للدخل ويدفع لمزيد من الفقر.

2- إنّ تبعية السلطة النقدية المستمرة متمثلة بقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) إلى تأثيرات العجز المستمر بالموازنة العامة، سيؤدي إلى انكشاف العملة لا محالة، طالما كان تمويل العجز مستمراً وليس آحاداً.

3- إنّ الإفراط في حفز قطاع الصادرات عن طريق التخفيض ليس مضموناً عملياً، طالما أنّ الهيكل الإنتاجي غير متنوع، وهو ما أثبتته كثيراً من التجارب، خاصةً عندما يكون قطاع التصدير متهاكاً تكنولوجياً بل الأفضل عملة قوية تساعد في استيرادات المعدات التقنية.

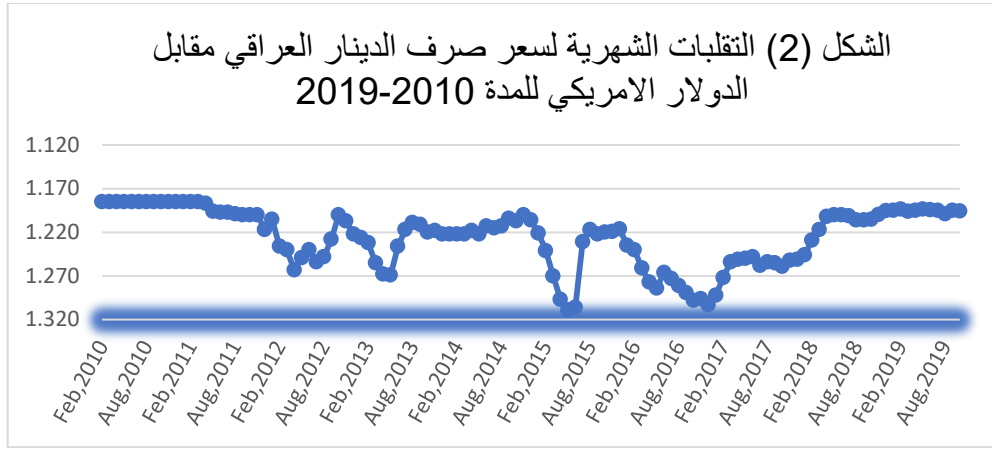
4- يؤدي الإفراط في كبح الاستيرادات عن طريق التخفيض إلى تردي المستوى المعاشي، خاصةً عندما تنعدم أو تقل بدائل الإنتاج المحلي.

5- إنّ أسوأ ما يصيب أي نظام صرف هو وجود سعر صرف رسمي وموازي.

وفي ظل هذه الاستنتاجات ا لمتواضعة لأحداث الاحتجاجات في لبنان وإيران في إطار تحليل سعر الصرف، أين تقترب الاحتجاجات الأخيرة في العراق من التجريبتين؟ تستدعي هذه الإجابة العودة إلى تاريخ قريب نوضح من خلاله إجراءات السياسة النقدية.

أوراق في السياسة النقدية

على الرغم من تبني العراق نظام الصرف الثابت التقليدي منذ نهاية عام 2008 إلا أنَّ تقلبات سعر صرف الدينار كانت مستمرة ازاء عملة الربط (الدولار) باتجاه الانخفاض للسنوات حتى عام 2017 وكما يوضحها الشكل (2)



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

يلاحظ انخفاض التقلبات عام 2017 وانتهائها عام 2018 ولغاية الآن وهو أحد أهداف السياسة النقدية لضمان أداء الدينار في السيطرة على القوة الشرائية ومنع وجود سعيرين في الاقتصاد وهي مقولة يتبناها الكاتب " ليس أسوأ من وجود سعر صرف عالٍ أو منخفض إلا وجود سعيرين".

إنَّ استقرار الدينار عند (1\$=1200) مع هامش تقلب يقل عن 1% (1190-1200 دينار/\$1) ألغى تأثير الضريبة الضمنية الناجمة عن انخفاض قيمة العملة على الشرائح الدخلية المختلفة، وأبقى القوة الشرائية للدينار العراقي عند المستهدف.

منذ عام 2004 وحتى عام 2015 لم يحصل وأن قامت علاقة ما بين قائمة المركز المالي للبنك والموازنة العامة، وحافظ البنك المركزي على درجة مقبولة من الاستقلالية القانونية والإدارية، على الرغم من إنَّ الطابع الموضوعي للبنية الربعية للموازنة العامة التي تستلم إيراداتها العام بالدولار، بينما تتفق بالدينار، يجعل عرض النقود رهيناً ومرتبباً بأداء الخزنة من حيث

أوراق في السياسة النقدية

تتقيد الدولار إلى الدينار. ويساعد الشكل (3) في بيان العلاقة بين الموازنة العامة وميزانية البنك المركزي.

الشكل (3) العلاقة بين ميزانية المركزي والموازنة العامة



المصدر: من عمل الباحث

نتيجة الصدمة المزدوجة التي واجهت الاقتصاد العراقي عام 2015 (انخفاض أسعار النفط + عصابات داعش) وما واجهته الحكومة العراقية من مأزق، قامت المصارف الحكومية وحتى بعض المصارف الأهلية، فضلاً عن البنك المركزي بدعم الخزانة عن طريق تقديم قروض مباشرة من المصارف الحكومية إلى الخزانة، بينما ساهم البنك المركزي بخصم حوالات الخزانة للمصارف العامة.

وبذلك بدأت علاقة جديدة بين موجودات المركز المالي للبنك الذي أصبح يتضمن موجودات ائتمانية محلية (حوالات وسندات الخزانة) بجانب الموجودات الأجنبية، ووصل حجم الحوالات والسندات المخصصة إلى 16 ترليون دينار عراقي تقريباً لعامي 2015، 2016.

أوراق في السياسة النقدية

إلا أنّ ذلك توقف منذ عام 2017 ولغاية الآن، وأمکن تسديد فوائد الدين، فضلاً عن مبلغ متواضع لا يتجاوز 1.5 ترليون دينار لأقساطه.

لذلك يمكن القول بأنّ المركزي بقي محتفظاً بمسافة مناسبة عن السلطة المالية، وهو ما ساعده في السيطرة على التضخم وضمان استقرار سعر الصرف عند المستهدف منذ عام 2017 ولغاية الآن.

على الرغم من نجاح السياسة النقدية في إدارة الكتلة النقدية عبر المثبت الاسمي "سعر الصرف" إلا أنّ آلية انتقال تأثير السياسة النقدية وقراراتها إلى القطاع الحقيقي (زراعة، صناعة، خدمات) لم تكن كفؤة لأنّها انحصرت بقناة الاستيراد بشكل رئيس.

إنّ مثل هذا الضعف بأداء آلية الانتقال Transmission Mechanism of Monetary Policy مرده الارتباط بمتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى، وهو ما لم يكن مسيطراً عليه من قبل السلطة النقدية لارتباطه بأداء السياسات الأخرى المالية والتجارية والتشغيل، فضلاً عن ضعف يصل إلى حالة الانعدام للعمق المالي في الاقتصاد العراقي، التي يمكن وصفها بالهشاشة المالية التي لا تتيح لآلية الانتقال العمل بتراتبية سلسلة.

من أبرز المشاكل التي تواجهها السلطة النقدية في العراق هي مدى قدرة سعر الصرف في التأثير بالاقتصاد الحقيقي، كون الأخير هو الملاذ الرئيس للنمو الاقتصادي، وبالتالي لا يمكن عدّ السلامة النقدية لوحدها نجاحاً للأداء الاقتصادي الكلي رغم أهمية ذلك. لذلك يلاحظ أنّ هنالك طروحات من بعض السادة المتخصصين تدعو إلى خفض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار تحت ذرائع:

أ- إنّ سعر صرف الدينار (\$=1200) مغالى به يحفز على الاستيراد.

ب- إنّ هذا السعر المرتفع حسب رأيهم يمثل استنزافاً للثروة الدولارية.

ولو فككنا هذه الطروحات نجد الآتي:

أوراق في السياسة النقدية

1- من الطبيعي أن لا يستطيع خفض الدينار حفز الصادرات بسبب انعدامها النسبي أصلاً.

2- إنَّ الدينار كما الدولار عملة قابلة للتحويل طالما أنَّ قانون البنك رقم 56 لعام 2004 يؤكد على البيع البسيط للعملة الأجنبية لطالبيها دون قيود.

لا بل أنَّ البنك يرى بأنَّ مشكلة القطاع الحقيقي لا تُعدّ مالية، بل تكمن في المنافسة غير العادلة لسلع دول الجوار الإقليمي الناجمة عن سلوك حرب تخفيض أسعار الصرف لهذه الدول مقارنة بالدينار العراقي، وبالتالي فإنَّ حل عقدة نمو القطاعات الحقيقية تكمن في ضرورة قيام جدار كمركي للعراق مع دول الجوار التي تمارس سياسة اغراق مدعومة بسعر صرف منخفض لا يسمح لقطاع الإنتاج المحلي بالمنافسة خاصةً:

- إنَّ أجهزة الكمارك لا تمارس تطبيقاً صحيحاً للقوائم المعتمدة ازاء السلع المستوردة وهو ما يعرفه الجميع (مسؤولين وتجار).

- هنالك منافذ غير رسمية تدخل من خلالها مختلف السلع المسموحة والممنوعة.

وبالتالي فإنَّ الأصل بأن تكون التعرفة الكمركية البديل النقدي المعادل لتأثير سياسة سعر الصرف (التي تسمى حرب أسعار الصرف Exchange Rate War) لدول الجوار الإقليمي لم تتحقق وبالتالي، تغيب الصناعة والزراعة متأثرة بهذا الإغراق الذي كان ولا يزال ممكناً معالجته عن طريق الجدار الكمركي، وهو ما تفعله جميع الدول والذي أصبح المشكلة الكأداء ليس فقط بسبب تدني الإيراد المتحقق، بل وأيضاً كبحه لنمو القطاعات الوطنية من زراعة وصناعة.

عند اجراء مسح على إحصاءات التجارة الخارجية (الاستيراد) سواء الوطنية والدولية نجد أنَّ حجم الاستيرادات بضمنها كردستان تناهز 60 مليار دولار في وقت لا تتعدى فيه الإيرادات الكمركية مليار دولار في أحسن الأحوال؟! لذلك ما زلنا ندعو إلى تطبيق قوائم التعرفة كمّاً ونوعاً وإلا سيبقى النمو رهين القطاع النفطي فحسب.

أوراق في السياسة النقدية

إنَّ الاحتجاجات الأخيرة في العراق منبعها اقتصادي (الفساد، البطالة، الأداء الخدمي) انسحب على عمق البنية السياسية.
ولكن قدر تعلق الأمر بالسياسة النقدية نطرح الأسئلة الآتية:

- ماذا كان يحدث لو رافق هذه الاحتجاجات خفضاً للدينار (ضريبة ضمنية شديدة التأثير)؟ أي إذا صاحب مطالبات المحتجين افقاراً عميقاً.
- إنَّ الاحتجاجات مبادرةً ومشاركةً كانت نسبياً خارج إطار موظفي الدولة متلقي الرواتب، فماذا كان يحدث لو صاحبها تخفيض يُضر بأصحاب الرواتب المتواضعة؟
فمعظم رواتب الموظفين هي ضمن شريحة (600,000 – 1,000,000 دينار)
وأي خفض لسعر الصرف سيغير القوة الشرائية للدخل نحو الانخفاض دون أن يراعي الشرائح الدخلية المتواضعة.

نخلص إلى إنَّ الأزمة المالية المتمثلة بسعر الصرف المنخفض المفضي لتآكل القوة الشرائية في كل من لبنان وإيران اختلف عن ذلك في العراق وإن تحقق تزامناً بينهم. وهذا يدفع للتفكير الجدي بأهمية استقرار سعر الصرف لاقتصادات منفتحة، بل وأنَّ اللجوء السهل إلى التخفيض (متعمداً في إيران، مجبراً في لبنان) يمثل أسوأ خيارات السياسة النقدية لأنَّ سعر الصرف هو صمام تحول الإيراد الأجنبي إلى العملة المحلية، خاصةً في ظروف هشاشة البنية الاقتصادية وتفشي ظاهرة الفساد التي تشارك بها الدول الثلاث.

(* خبير اقتصادي مختص في الساسة النقدية واستاذ جامعي سابق

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 21 تشرين ثاني / نوفمبر 2019

<http://iraqieconomists.net/>